استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١٠

م.م. علي عدنان البراك

كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الشعب

الملخص

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر العام ٢٠١٠، تحولات استراتيجية عميقة ناجمة عن تفاعل مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية، التي أسهمت في إعادة تشكيل بنية توازن القوى الإقليمي، وقد اضطلعت القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بأدوار متباينة عكست أولوياتها الجيوسياسية وتصوّراتها للأمن الدولي، كما أدى تراجع مستوى الانخراط العسكري المباشر للولايات المتحدة في بعض قضايا المنطقة إلى إحداث فراغ نسبي في منظومة التوازن الإقليمي، الأمر الذي أتاح المجال أمام قوى دولية أخرى، لاسيما روسيا والصين، لتعزيز حضورها وتوسيع نطاق نفوذها من خلال توظيف أدوات القوة الصلبة والناعمة، ولاسيما في القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل الأزمة السورية، والوضع الليبي، والمفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، الشرق الأوسط، أوباما، ترامب، بايدن.

US strategies towards the Middle East after 2010

Ali Adnan Albaraak

College of Law and Political Science / University of Alshaab

Since late 2010, the Middle East has witnessed profound strategic shifts stemming from the interplay of a range of international and regional variables. These shifts have contributed to reshaping the regional balance of power. Major powers, particularly the United States, have played varying roles reflecting their geopolitical priorities and perceptions of international security. The decline in direct US military involvement in certain regional issues has created a relative vacuum in the regional balance of power. This has allowed other international powers, especially Russia and China, to strengthen their presence and expand their influence through the use of hard and soft power, particularly in strategically important matters such as the Syrian crisis, the situation in Libya, and the negotiations concerning the Iranian nuclear program.

Keywords: U.S., Middle East, Obama, Trump, Biden

المقدمة:

تعددت استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد العام ٢٠١٠، إذ شكّلت المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة في أواخر ذلك العام نقطة تحول مفصلية في مقاربة الولايات المتحدة لتوازنات القوى، فقد أسهم الانسحاب الأمريكي من العراق، إلى جانب موجة التحولات التي رافقت الثورات في عدد من الدول العربية، في دفع الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة توجهاتها الاستراتيجية بما يتوافق مع المستجدات الإقليمية، وتُعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر الأقاليم ديناميكية من حيث التفاعلات الجيوسياسية والتحولات الاستراتيجية، حيث شهدت منذ نهاية العام ٢٠١٠، تحولات عميقة انعكست بشكل مباشر على بنية التوازن الاستراتيجي الإقليمي، كما مثّل الحراك الشعبي المعروف بـ"الربيع العربي" نقطة تحول بارزة في مسار التفاعلات الإقليمية والدولية، من خلال انهيار بعض الأنظمة السياسية، وتصاعد النزاعات المسلحة، وبروز فاعلين من غير الدول، فضلاً عن إعادة ترتيب أولويات القوى الإقليمية والدولية في تعاطيها وتعاملها مع المنطقة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من الطابع الحرج للتحولات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والتي ارتبطت بجملة من المتغيرات وأفضت إلى تأثيرات بنيوية عميقة في بنية النظام الإقليمي، كما تستمد أهميتها من تباين أنماط سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في التعاطي الإقليمي والدولي مع الاحداث التي شهدتها المنطقة في مرحلة ما بعد العام ٢٠١٠، وتتضح أهمية الدراسة لكونها تتناول مرحلة ما بعد العام ٢٠١٠، وهي فترة اتسمت بإعادة توزيع الأدوار الإقليمية وتحوّل مواقف القوى الكبرى تجاه منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من تساؤل رئيس، ماهي الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية، تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١٠، في ظل التحولات التي طرأت على المنطقة، وماهي محددات هذا التحول، وما مدى انعكاس هذه الاستراتيجيات، على توازنات القوى الإقليمية وبنية النظام الإقليمي في المنطقة؟

فرضية البحث:

تأتي فرضية البحث من أن، الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١٠، شهدت تحولات بنيوية بفعل المتغيرات الإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى الى انعكاسها على طبيعة انخراط الولايات المتحدة في قضايا المنطقة، ما أسهم ذلك في إعادة ترتيب وتشكيل توازنات القوى الإقليمية وفتح المجال أمام بروز أدوار لقوى دولية وإقليمية أخرى.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى مطلبين، جاء المطلب الأول يبحث في أهمية منطقة الشرق الأوسط، والمطلب الثاني استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١٠، فضلاً عن خاتمة واستنتاجات.

المطلب الأول

أهمية منطقة الشرق الأوسط

يُعد مفهوم الشرق الأوسط من أكثر المفاهيم إثارةً للتباين في الأدبيات السياسية، إذ تعددت الرؤى بشأنه، كما تباينت مصالح القوى الكبرى تجاهه، ولاسيما في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد، إذ يذهب أحد الاتجاهات إلى وصف مصطلح الشرق الأوسط تعبيراً ذا طابع سياسي، يُفضي في كثير من الأحيان إلى إدماج دول غير عربية ضمن نطاقه، مقابل استبعاد بعض الدول العربية منه[١] ، إذ

تُعد هذه المنطقة من الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة في منظور العديد من القوى الكبرى، غير أنّ الباحثين يواجهون إشكالية منهجية تتمثل في صعوبة تحديد أبعادها الجغرافية والسياسية بدقة[٢] ،إذ لم يحظ مصطلح الشرق الأوسط بدلالة تاريخية متبلورة قبل القرن التاسع عشر[٣]، بل نشأ في سياق المرجعية الأوروبية المركزية المرتبطة بالحركة الاستعمارية[٤]، وعليه، يُعد مفهوماً حديث النشأة تزامن ظهوره مع صعود النظام الرأسمالي في أعقاب الثورة الصناعية، وما رافق ذلك من تنامي الحاجة إلى البحث عن مجالات جغرافية جديدة تستجيب لمتطلباته[٥].

ويتكرر استخدام مصطلح الشرق الأوسط في وسائل الإعلام ومراكز الدراسات الجيواستراتيجية، إذ ارتبطت تسميته بمحاولة تصنيف المنطقة وفق مسافة البعد والقرب من أوروبا[٦] ؛ إذ أُطلق مصطلح الشرق الأقصى على الإقليم الممتد من الهند غرباً إلى المحيط الهادئ، نظراً لبعده عن أوروبا، فيما عُرف الشرق الأدنى بالمنطقة الممتدة من البحر المتوسط إلى الخليج، أما مصطلح الشرق الأوسط فاستُخدم للإشارة إلى الإقليم الواقع بين الخليج وجنوب آسيا[٧] ، ويُمثل هذا الإقليم منطقة وسطية بالنسبة لخريطة العالم بشكل عام، وللعالم القديم على وجه الخصوص[٨]، ويُعد هذا الإقليم وحدة جغرافية سياسية غير محددة بدقة، يقع في موقع متوسط بين قارات العالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، ويشكل فضاءً تتقاطع فيه المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين الإقليمي والدولي، مما يفرز تناقضات تعقد علاقاته بالمتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء، وقد تحولت المنطقة نتيجة لذلك، وحتى نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، إلى بؤرة لتصادم المصالح الدولية بصورة جماعية[٩]، وعلى الرغم من شيوع استخدام مصطلح الشرق الأوسط في الأدبيات الجغرافية السياسية، فإن بدايات ظهوره ارتبطت بما عُرف في الدراسات التاريخية بـ"العالم القديم"، بوصفه مهداً للحضارات الإنسانية وموطناً للديانات السماوية[١٠].

ويُعد الشرق الأوسط مفهوماً ذا بعد سياسي جيواستراتيجي، يتسم بحدود جغرافية غير دقيقة المعالم، إذ يتسع أو يضيق نطاقه وفقاً لاستراتيجيات القوى الكبرى المسيطرة على النظام الدولي، وقد أطلق سكان منطقة بحر إيجة القدماء مصطلح "آسيا" للإشارة إلى الأراضي الواقعة شرقهم، حيث تشرق الشمس [١١]، ويشير استخدام مصطلح الشرق الأوسط إلى كونه أداة ضمن صراع الهويات، إذ حل محل تسميات مثل "المنطقة العربية" أو "العالم العربي الإسلامي"، مما يعكس إعادة تشكيل التقسيمات الجغرافية للعالم وفقاً لمقتضيات الاستراتيجية الغربية، ومن ثم، يتضمن هذا المصطلح أبعاداً ثقافية، وسياسية، واقتصادية، وعسكرية[١٢].

وعند تتبع المراحل التاريخية لتأسيس مفهوم الشرق الأوسط، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أقامتا خلال الحرب العالمية الثانية ما عُرف بمركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة، إضافة إلى مركز القيادة العسكرية للشرق الأوسط في أواخر كانون الأول من العام ١٩٤١، وذلك عقب الهجوم على ميناء بيرل هاربر وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية دخولها الحرب، إذ شملت صلاحيات هذا المركز الإقليم الممتد من شمال إفريقيا غرباً إلى منطقة الخليج العربي شرقاً، وفي مرحلة لاحقة، حددت المنظمة الدولية للطيران نطاق الشرق الأوسط بالدول التالية: مصر، السودان، (إسرائيل)، دول مجلس التعاون الخليجي، العراق، إيران، وأفغانستان، مع استبعاد تركيا من هذا التصنيف[١٣].

ويرتكز التصور الغربي لمفهوم الشرق الأوسط على فرضية أساسية مفادها أن الإقليم يمثل فسيفساءً متنوعة تتسم بتعدد البنى الثقافية، والقومية، والدينية، واللغوية، والعرقية[١٤]، وتضم هذه المنطقة ثلاث مجموعات رئيسية من الشعوب[١٥] :

١. الشعوب السامية: وتشمل العرب الذين يتسمون بتباينات قومية ودينية وإقليمية، إضافة إلى الإسرائيليين الناطقين بالعبرية، والآشوريين الذين يستخدمون اللغة السريانية.

٢. الشعوب الهندية – الأوروبية: وتتحدث الفارسية واللغات القريبة منها، وتشمل شعوب إيران وأفغانستان وأجزاء من روسيا الآسيوية وأوزبكستان، إذ يُعد الإسلام الديانة الأكثر انتشاراً، وينقسم أتباعه إلى مذاهب سنية وشيعية، تتفرع بدورها إلى طوائف فرعية.

٣. فيما تنقسم المسيحية إلى اثنتي عشرة كنيسة من أبرزها: الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية، والروم الكاثوليك، والأنجليكان، والبروتستانت، كما توجد اليهودية وأديان ومذاهب أخرى.

وبناءً على هذا التصور، تُعرض المنطقة بوصفها فسيفساء معقدة من الانتماءات القومية والدينية واللغوية، تشمل العرب، والفرس، والأتراك، والأرمن، و(الإسرائيليين)، والأكراد، والدروز، بالإضافة إلى مجموعات دينية متعددة مثل اليهود، البروتستانت، الكاثوليك، العلويين، الصابئة، الشيعة، السنة، اليزيدين وغيرهم[١٦].

إذ تُعد منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية استراتيجية بالغة، وغالبًا ما يُنظر إليها كأحد أكثر الأقاليم العالمية اضطرابًا وتأثيرًا، حيث أدت المنطقة دورًا محوريًا على امتداد التاريخ البشري، إذ أسهم موقعها الجغرافي المتميز في إبرازها كمركز رئيس للتجارة الدولية، والتبادل الثقافي، والتأثير السياسي، وتمتلك المنطقة تاريخًا طويلًا متداخلًا ومعقداً، منحها ذلك تأثيرًا كبيرًا على الشؤون العالمية، وجعلها محورًا للعديد من الأحداث الحاسمة التي ساهمت في تشكيل مسار التاريخ البشري[17] ، ويمكن تمييز عدة جوانب لأهميتها:

من الناحية الاقتصادية، إذ تمتلك منطقة الشرق الأوسط عدة مقومات اقتصادية رئيسية، أبرزها احتواؤها على نحو ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي (٦٦٪)، وبحلول نهاية القرن العشرين، ساهمت المنطقة بحوالي ثلث الإنتاج النفطي العالمي، مما منحها القدرة على التأثير في توفر النفط وأسعاره[18] ، إذ تُعد موارد النفط في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما في منطقة الخليج، الخزان الرئيس لدول العالم المتقدم مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان والصين، مما جعل السيطرة على هذه الموارد محورًا لتنافس القوى الكبرى، مع بروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في المنطقة، ويتميز نفط الشرق الأوسط بانخفاض تكلفة استخراجه، إذ تنتج آبار النفط كميات كبيرة تقلل الحاجة إلى حفر آبار إضافية وعميقة[19] ، كما تُعد دول منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكبر الأسواق العالمية الاستهلاكية للأسلحة[20] ، إذ أنفقت دوله مبالغ ضخمة على الحروب واقتناء الأسلحة، كان بالإمكان توظيفها في تطوير اقتصادات المنطقة وتحويلها إلى دول ذات مستوى متقدم[21] .

أما على المستوى الاستراتيجي، فتتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية بالغة، إذ كانت خلال فترة الحرب الباردة مسرحًا لصراعات مكثفة، ما منحها بعدًا جيواستراتيجي قائم على خصائصها الجغرافية[22] ،

فالمنطقة تمثل جسرًا استراتيجيًا يربط بقلب القارة الأوراسية، مما يسهل الوصول إلى محيطاتها[23] ، وتختلف أهمية الشرق الأوسط وفقًا للرؤية الاستراتيجية للدول الكبرى، حيث تتباين تصورات روسيا عن تلك الخاصة بالولايات المتحدة[24] ، كما تجلى ذلك بوضوح خلال الحرب الباردة وما تلاها، وامتد أثر هذه الاختلافات إلى المرحلة الراهنة، حيث لم تتردد القيادة الروسية في التدخل لحماية مصالحها في سوريا[25] ، فيما شرعت الولايات المتحدة في احتلال العراق عام ٢٠٠٣، والتدخل في الأزمات الليبية واليمنية

والسورية، ويعكس الإصرار الأمريكي على التواجد في المنطقة المحورية الاستراتيجية للشرق الأوسط مدى أهميتها في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي[26] .

المطلب الثاني

استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١٠

تُعد استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تجسيدًا لرغبتها في الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى ضمن النظام الدولي، وضمان تأمين مصادر الطاقة الحيوية، لاسيما النفط، بوصفه ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، عملت الولايات المتحدة على ترسيخ نفوذها على الموارد النفطية، لاسيما في العراق ومنطقة الخليج، وفي أعقاب التداعيات الناتجة عن الانسحاب الأمريكي من العراق والتكاليف العسكرية والاقتصادية المرتبطة بتواجدها هناك، تبنت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة تقوم على إدارة الأزمات والصراعات الإقليمية عن بعد، مع الحد من الانخراط المباشر في العمليات العسكرية[27]، كما يشكل ضمان أمن (إسرائيل) واستمرارية وجودها أحد المحاور الجوهرية في الاستراتيجية الأمريكية والأمن القومي لها، نظرًا لكونها شريكًا استراتيجيًا حيويًا في المنطقة [٢٨]، كما ينبع قلق الولايات المتحدة من احتمال اكتساب روسيا الاتحادية مزايا استراتيجية في المنطقة، ما دفعها إلى منع تحقيق روسيا لمثل هذه المكاسب، لاسيما في سياق الحرب الروسية–الأوكرانية، ويتصل هذا القلق كذلك بالنمو الاقتصادي الصيني وتوجهاته نحو التوسع في الأسواق الخارجية، إلى جانب السعي الأمريكي للحد من الدور الإيراني المتنامي في الشرق الأوسط، لاسيما فيما يتعلق بتطوير القدرات النووية الإيرانية ومواجهة التهديدات المحتملة لشركاء وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة[٢٩].

وفي ١٦ آذار من العام ٢٠٠٦، صدر عن البيت الأبيض وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، مؤكدة التزام الولايات المتحدة بحماية أمنها القومي من خلال محورين

أساسيين: القضاء على الأنظمة الاستبدادية وتعزيز الديمقراطية الحقيقية لمواجهة التحديات المعاصرة، وفي هذا الإطار، طُرحت مشاريع استراتيجية أبرزها "مشروع برينستون"، الذي دعا إلى دعم إقامة حكومات ديمقراطية مسؤولة تتمتع بالشرعية الشعبية، وتحترم حقوق الإنسان وتخضع للمساءلة، إلى جانب بناء شراكات فعّالة لمكافحة الإرهاب، وتوظيف طاقات الشعوب في التنمية للحد من الانخراط في الفكر المتطرف، ورغم أولوية الديمقراطية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، أظهرت التجربة العملية سيطرة البعد البراغماتي، إذ ارتبطت الدعوات الديمقراطية بتحقيق المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها، لاسيما فيما يتعلق بالهيمنة على موارد الطاقة في الشرق الأوسط(٣٠).

وفي ٢٧ أيار من العام ٢٠١٠، أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما؛ عن استراتيجية جديدة للأمن القومي، تؤكد على أهمية التنسيق مع الحلفاء عند استخدام القوة العسكرية، وتعزيز العمل الجماعي عبر المؤسسات الدولية، كما ركزت الاستراتيجية على احتواء التهديدات النووية باستخدام الوسائل الدبلوماسية لعزل إيران وكوريا الشمالية، والتعهد بتقليص الترسانة النووية الأمريكية دون المساس بفاعلية الردع، مع اعتماد الخيار العسكري كحل أخير(٣١)، كما شهدت إدارة أوباما تراجعًا في الاعتماد على مبدأ الحرب الوقائية، الذي شكلت محور الاستراتيجيات في عهد الرئيس بوش الابن، واستبدلت التركيز على القوة العسكرية بنهج دبلوماسي متعدد الأطراف، يرتكز على الدبلوماسية، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي، بهدف إعادة صياغة النظام العالمي (32)، كما اعتمد الرئيس أوباما سياسة الابتعاد عن التدخل العسكري المباشر، معتمداً على أدوات القوة الناعمة، إدراكًا منه أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه منافسة على مستوى الهيمنة العالمية، مع بروز قوى منافسة على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي، مثل روسيا والصين، وقد أدى ذلك التخلي عن

سياسات عهد الرئيس بوش الابن وتبني نهج جديد يتوافق مع التحولات العالمية، مستفيدًا من كون الولايات المتحدة قوة متعددة الأبعاد تمكنها من توظيف مقومات القوة الناعمة وأدواتها بفعالية(٣٣).

وفيما يخص موضوع الإرهاب، فقد حدد الرئيس أوباما أن الولايات المتحدة؛ لا تخوض حربًا عالمية ضد الإرهاب أو الدين الإسلامي، بل تركز على مواجهة تنظيم القاعدة والشبكات الإرهابية المرتبطة به، بوصفها تهديدًا مباشرًا لأمن الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها (٣٤)، وجاء تبني إدارة أوباما لهذه السياسة الخارجية نتيجة مجموعة من العوامل، أبرزها إرث حربين مكلفتين في العراق وأفغانستان، اللتين أثارتا استياء واسع داخل الولايات المتحدة، إلى جانب مواجهة تهديدات متزايدة من التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة، والخلافات المستمرة مع إيران وكوريا الشمالية، والتوتر في العلاقات مع روسيا، فضلاً عن الصعود المتنامي للصين الذي أصبح يشكل مصدر قلق متزايد للولايات المتحدة؛ كما شملت التحديات الأخرى التي واجهتها الإدارة قضايا مثل النزاع الفلسطيني، والتغير المناخي، والانتشار النووي، وغيرها؛ من الملفات الدولية الحساسة(٣٥).

ومنذ توليه الرئاسة، ركز الرئيس أوباما على أربعة محاور رئيسية في السياسة الأمنية الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، شملت الصراع الفلسطيني-(الإسرائيلي)، والأوضاع في العراق وأفغانستان، والملف النووي الإيراني، إلى جانب معالجة الإشكاليات المرتبطة بعلاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي، وتعزيز التنمية السياسية في المنطقة(٣٦)، ويمكن استنتاج التوجهات الاستراتيجية الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية من خلال ثلاث خطب رئيسية ألقاها الرئيس أوباما موجّهة إلى العالمين العربي والإسلامي، كان أبرزها خطابه في القاهرة بتاريخ ٤ حزيران ٢٠٠٩، إذ سعى إلى بناء علاقات جديدة مع العالم الإسلامي، متخليًا عن سياسات الإملاء الفوقي التي اتبعتها

إدارة الرئيس بوش الابن والمستمدة من مفهوم "الشرق الأوسط الكبير" وفلسفة المحافظين الجدد[٣٧].

إذ مثل خطاب الرئيس أوباما المؤشر الأول لتطبيق استراتيجية "القوة الذكية"، التي نُفذت بدقة في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما خلال أحداث "الربيع العربي"؛ فقد دعمت الولايات المتحدة عمليات التغيير الذاتي في تونس عبر سياسات التحفيز الداخلي، ما أسفر عن تغيير النظام، وكذلك في مصر، أما في ليبيا، فقد استدعى الوضع اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية بأسلوب مختلف عن السابق، إذ تمكنت إدارة الرئيس أوباما من استصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ في آذار ٢٠١١، ما منح التدخل الشرعية الدولية وساهم في تفادي إثارة غضب الرأي العام الأمريكي[٣٨]، ووصفت السياسة الأمريكية بأنها انتقائية في مقاربتها للأزمات الإقليمية، إذ دعمت الاحتجاجات في سوريا، بينما التزمت الصمت حيال الأوضاع في اليمن والبحرين نظرًا لارتباطهما بمصالح شركائها من دول الخليج الحليفة؛ أما في ليبيا وسوريا، فكان التدخل أكثر تعقيدًا من الناحية الجيوسياسية، إذ تضمن الاصطدام مع قوى دولية وإقليمية مثل روسيا وتركيا وإيران، التي تمتلك مصالح استراتيجية حيوية في المنطقة، ما دفع الولايات المتحدة إلى دعم التغيير بهدف تمكين حكومات موالية تخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية [٣٩]، وفي دراسة صادرة عن مكتب التخطيط السياسي لوزارة الخارجية الأمريكية بعنوان "ترويض مضمار التطرف" لعام ٢٠١١، تأكيدًا على وجود ضوابط سياسية تحدد مسار أحداث "الربيع العربي"، وهو ما جاء انعكاس لمذكرة الرئيس أوباما إلى مجلس الأمن القومي ضمن التوجيه رقم (١١) في آب ٢٠١٠، إذ تمثلت هذه الضوابط والمحددات في ما يلي[٤٠]:

١. ضمان أمن الكيان (الإسرائيلي) واستمراريته وتفوقه الإقليمي.

٢. تأمين الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية والكيان (الإسرائيلي) وتعزيز ديمومتها.

٣. إحكام السيطرة على مصادر النفط والغاز وتأمين استمرارية تدفقها.
٤. التحكم بخطوط نقل الطاقة عبر تكريس الهيمنة على الممرات البحرية الاستراتيجية.
٥. الاستمرار في المواجهة مع تنظيم القاعدة، وحزب الله، وإيران.
٦. الحفاظ على الخطاب المتعلق بمكافحة الإرهاب بما يتماشى مع الرؤية الأمريكية.
٧. تأجيج التوترات بين الدول العربية من جهة، وحزب الله وإيران من جهة أخرى.
٨. ضمان بقاء الحراك الثوري ضمن الأطر الخاضعة للتوجيه السياسي الأمريكي.
٩. التأكيد على عدم ظهور الولايات المتحدة بمظهر المتخلي عن حلفائها الإقليميين.

واعتمدت إدارة الرئيس أوباما في إدارة هذه الملفات على الأدوات الدبلوماسية وتوظيف القوة الاستخباراتية الخفية لإدارة الحروب بالوكالة، بهدف الحد من الخسائر البشرية والمادية، بما يتوافق مع النموذج العقلاني القائم على تعظيم المكاسب بأقل تكلفة، وتجسيدًا لاستراتيجية "القيادة من الخلف"، وامتاز هذا النهج بالاختلاف عن السياسات التصادمية لإدارة الرئيس بوش المستندة إلى أطروحات هنتنغتون وبرنارد لويس، إذ تبنت إدارة أوباما التيار الواقعي المرتبط بالمصالح، وسعت إلى إعادة بناء العلاقات مع إيران على حساب علاقاتها مع دول الخليج، مع اعتماد مبدأ التدخل الإيجابي واستراتيجية القوة الذكية التي تجمع بين القوتين الناعمة والصلبة، وجاء توقيع الاتفاق النووي مع إيران في هذا الإطار كوسيلة غير مباشرة لاحتوائها بما يحقق أمن (إسرائيل)، ضمن استراتيجية الاحتواء المزدوج لمارتن أنديك، التي طُبقت أولاً في العراق عبر تفكيكه إلى مكونات، وتتجه لاحقًا نحو إيران دون الانخراط في مواجهة عسكرية[٤١].

وتمثلت أبرز ملامح استراتيجية إدارة الرئيس أوباما في الشرق الأوسط؛ من خلال تقليص الانخراط العسكري الأمريكي في المنطقة، واعتماد سياسة ضبط النفس الدبلوماسي، والتراجع عن الأدوار المباشرة، مع تحميل الحلفاء مسؤولية أكبر في مواجهة التحديات المرتبطة بأمنهم الإقليمي؛ كما سعت الإدارة إلى التكيف مع

المتغيرات في البيئة الشرق أوسطية، في أعقاب تعثر السياسات الأمريكية أمام تحولات مفصلية، من قبيل رفض (إسرائيل) وقف الاستيطان، والانقلاب العسكري في مصر، وتراجع الجيش العراقي أمام تنظيم داعش الإرهابي[٤٢]، ويمكن توصيف السياسة الخارجية لإدارة أوباما بأنها متسقة مع توجهات الجمهوريين المعتدلين، على غرار نهج وزراء الخارجية السابقين جيمس بيكر، هنري كيسنجر، وجورج شولتز، إذ أبدت إدراكًا دقيقًا لحدود القوة الأمريكية، واتخذت موقفًا واضحًا برفض الانخراط في التزامات عسكرية غير مشروطة خارجياً، كما سعت الإدارة خلال فترة ولايتها إلى الحفاظ على الوضع القائم مع إدخال تعديلات محدودة، وعلى الرغم من محاولاتها تصحيح بعض الانحرافات الأيديولوجية التي ميزت السياسة الخارجية لإدارة الرئيس بوش الابن، إلا أن هذه الجهود بقيت محدودة ضمن إطار إعادة تموضع الولايات المتحدة في موقع وسطي يتسم بالحذر[٤٣].

إذ سعى الرئيس أوباما إلى استعادة الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ من خلال تعزيز العلاقات والمصالح المشتركة مع دول المنطقة، مع منح أمن (إسرائيل) أولوية خاصة بوصفها ركيزة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، وبناءً على ذلك، وضع الرئيس أوباما حسابات استراتيجية لإنهاء التواجد العسكري المباشر واستبداله بترتيبات أمنية وسياسية تكفل حماية تلك المصالح، مع الاعتراف بالتفوق العسكري (الإسرائيلي)؛ كما عمل على تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية؛ من خلال إعادة إحياء عملية السلام، ومنع الانتشار النووي، وتجنب ربط الخطاب السياسي الأمريكي بين الإسلام والإرهاب، علاوةً على إعادة توجيه المصالح الاستراتيجية الأمريكية نحو شرق آسيا، ما أتاح مجالًا لتدخل روسي في سوريا ضمن إطار التنسيق الثنائي وتطبيق مبدأ "القيادة من الخلف" الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية وقتئذ[٤٤].

وفي العام ٢٠١٧، مع تولي الرئيس ترامب مهامه، جاءت استراتيجيته باتجاه مغاير نسبيًا عن السياسات السابقة، مع استمرار الالتزام بالمبادئ الأساسية لتلك الاستراتيجيات؛ فقد استندت الاستراتيجية إلى مبدأ "أمريكا أولاً"، التي سعت إدارة ترامب من خلالها إلى تحقيق المصالح القومية الأمريكية من خلال تبني سياسات قائمة على التنافس والصراع، عبر تعزيز القدرات العسكرية، والاقتصادية، للولايات المتحدة واظهار تفوقها الأحادي على جميع تفاعلات النظام الدولي والأنظمة الإقليمية؛ من خلال استخدام أدوات القوة، ما يضعها ضمن الإطار الواقعي للتفكير الاستراتيجي(٤٥)، إذ نصت استراتيجية الأمن القومي الصادرة عن البيت الأبيض في ١٨ كانون الأول من العام ٢٠١٧، بشأن منطقة الشرق الأوسط، على سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة إقليم لا يشكل تهديداً، وملاذًا آمنًا؛ أو بيئة حاضنة للجماعات الجهادية الإرهابية؛ ولا يخضع تحت هيمنة أي قوة معارضة للمصالح الأمريكية وأمن (إسرائيل)، بما يسهم في استقرار أسواق الطاقة العالمية، وكذلك اتسمت استراتيجية إدارة ترامب تجاه إيران بنزعة تصادمية، افضت في الرفض القاطع لأي مسار إيراني نحو امتلاك السلاح النووي، مع التركيز على تقليص النفوذ الإيراني الذي يساهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي ودعم الفواعل المسلحة غير الحكومية(٤٦).

فقد انتهجت الإدارة الأمريكية في فترة الرئاسة الأولى للرئيس ترامب استراتيجية التوازن من خارج الحدود في تخفيض الالتزامات الأمنية للولايات المتحدة، مستندةً إلى أطروحات المدرسة الواقعية التقليدية؛ التي تتبنى رؤية محدودة للمصالح القومية الأمريكية، مركزة على الدفاع عن وحدة الأراضي الأمريكية، وحماية الأمن والحرية، والحفاظ على ممتلكات الشعب الأمريكي (٤٧)، كما سارت السياسة الخارجية الأمريكية نحو تقليل الالتزام بالمسؤولية العالمية؛ والتركيز على المصالح الوطنية الضيقة، منحها ذلك طابعًا انعزاليًا، وظهر ذلك من خلال خطابات ودعوات ترامب لتقاسم الأعباء

الدولية وتقليص الوجود العسكري الأمريكي في مناطق استراتيجية، لاسيما منطقة الشرق الأوسط، بهدف تخفيف الأعباء الاقتصادية؛ كما أولى الرئيس ترامب أهمية أكبر للتحالفات الثنائية على حساب الاتفاقيات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف، والتي تتحمل أعباء مالية تفوق مساهمات الدول الأخرى، وتجسدت هذه الرؤية في انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من عدة اتفاقيات دولية، مثل اتفاقية نافتا والاتفاق النووي مع إيران (مجموعة ٥+١)، ما يعكس سيادة الفكر الواقعي على سياساته[٤٨].

كما تبنت إدارة الرئيس ترامب موقفًا مغايرًا تجاه الأزمة السورية، تمثل في رفض مبدأ التدخل الإنساني؛ وتفضيل عدم الانخراط في صراعات؛ لا تمس المصالح الحيوية للولايات المتحدة، مع التحفظ على استخدام القوة العسكرية المباشرة، ألا أن الإدارة الأمريكية نشرت قوات عسكرية في شمال سوريا تحت مسمى تنسيق جهود مكافحة الجماعات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم داعش الإرهابي، وكذلك لاحتواء التوتر الناتج عن تمدد النفوذ الكردي، الذي تعده تركيا تهديدًا لأمنها القومي، كما أعطت إدارة الرئيس ترامب أولوية قصوى لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في العراق والمنطقة؛ وأيضاً لم تتخلى عن تعزيز العلاقات مع (إسرائيل) على حساب الأطراف الأخرى[٤٩].

وارتكزت استراتيجية الولايات المتحدة وقتئذ؛ إلى نهج المفاوض التجاري، إذ تم تناول قضايا المنطقة وفق مبدأ "الصفقة"، الذي يربط المشاركة الأمريكية بمقدار فوائد العوائد الاقتصادية، ويُلزم الشركاء بتحمل تكلفة الحماية، واتضح ذلك من خلال تصريحات الرئيس ترامب بشأن السعودية والاتحاد الأوروبي، كما تخلت إدارة الرئيس ترامب عن دور الوسيط المحايد بشأن القضية الفلسطينية، واتخذت موقفًا منحازًا للكيان (الإسرائيلي)، تمثل في الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لها ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إليها، ما شكّل تحوّلًا جوهريًا مقارنة بالإدارات السابقة[٥٠]، ويمكن معرفة وايضاح توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ولاية الرئيس ترامب الأولى؛

من خلال مؤلفه عام ٢٠٠٠، بعنوان "أمريكا التي نستحقها"، إذ حدّد الرئيس ترامب أربعة مبادئ أساسية وقتئذ؛ تعكس رؤيته لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجالي السياسة الخارجية والدفاع الوطني، وهي كالآتي(٥١):

١. يجب على الولايات المتحدة الحفاظ على قوة دفاعية رادعة؛ مع الاستمرار في التكيف لمواجهة التهديدات المتغيرة والمتطورة.

٢. يجب عدم السماح لأي عدو ان تكون له القدرة على مهاجمة الولايات المتحدة في حال كانت الأخيرة مستعدة بشكل كافٍ لردعه، وفي حالة استحالة ذلك، ينبغي على أمريكا اتخاذ إجراءات استباقية لمواجهة التهديدات الصادرة عن الدول الأجنبية؛ ووكلائها، والجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

٣. إن التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في الصراعات الإقليمية البعيدة، ما لم تكن هناك تهديدات مباشرة للأمن الوطني، لا يخدم مصالح الأمن القومي، بل يتعارض مع الأولويات المحلية، وأي مشاركة عسكرية مؤقتة في مناطق النزاع والصراع، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، تعرض المصالح القومية للخطر وتزيد من احتمال تورط الولايات المتحدة في نزاعات خارجية.

٤. إن العبء الاقتصادي الناتج عن التزامات الولايات المتحدة الأمريكية، مثل حلف الناتو والاتفاقيات الدفاعية الإقليمية المماثلة، باستثناء الالتزام بالدفاع عن الكيان (الإسرائيلي)، لم يعد قابلاً للتحمل، ويجب تحويله إلى الحلفاء.

وفي إدارة الرئيس بايدن، بدأت تتضح ملامح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال "التوجيه الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي" الصادر في آذار من العام ٢٠٢١، حيث أكدت الإدارة أنها(٥٢):

١. ستواصل الإدارة التزامها بضمان أمن (إسرائيل)، مع السعي لتعزيز العلاقات مع الدول الإقليمية المحيطة، وإعادة تفعيل دور الولايات المتحدة الأمريكية؛ في الصراع

الفلسطيني– (الإسرائيلي)؛ ودعم تسوية سياسية قابلة للتطبيق على أساس حل الدولتين.

٢. العمل على التنسيق مع الشركاء في منطقة الشرق الأوسط؛ لردع السلوك العدائي لإيران ومواجهة التهديدات الموجهة لسيادة دول المنطقة ووحدة أراضيها، إلى جانب استهداف تنظيم القاعدة الإرهابي والشبكات الإرهابية المرتبطة به، ومنع إعادة تشكل تنظيم داعش الإرهابي، والتعامل مع الأزمات الإنسانية؛ وتكثيف الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات المسلحة التي تقوض الاستقرار الإقليمي.

٣. عدم منح تفويض مطلق للشركاء في منطقة الشرق الأوسط؛ بشأن السياسات التي تتعارض مع المصالح والقيم الأمريكية؛ إذ أوقفت الإدارة دعمها للعمليات العسكرية في اليمن، وأيدت الجهود الأممية الرامية إلى إنهاء النزاع، مؤكدة أن هدفها يتمثل في خفض حدة التوترات الإقليمية وتهيئة بيئة تمكن شعوب المنطقة من تحقيق تطلعاتها.

٤. طرحت إدارة الرئيس بايدن أن القوة العسكرية لا تمثل الوسيلة الأكثر فاعلية لمواجهة التحديات التي تعاني منها منطقة الشرق الاوسط، إلا أنها أكدت التزامها بالحفاظ على وجود عسكري محدود وضروري بهدف تعطيل الشبكات الإرهابية الدولية، وردع السلوك العدائي لإيران، وحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة؛ كما شددت على ضرورة تجنب الانخراط في "حروب لا نهائية" أودت بحياة آلاف الأشخاص واستنزفت تريليونات الدولارات، مؤكدة عزمها على إنهاء أطول الحروب الأمريكية في أفغانستان بشكل مسؤول، مع ضمان عدم تحول الأراضي الأفغانية مجددًا إلى نقطة انطلاق لشن هجمات إرهابية ضد الولايات المتحدة.

إذ عملت إدارة الرئيس بايدن إلى إعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، من خلال التركيز على مبادئ الديمقراطية وحقوق

الإنسان في تفاعلاتها مع دول الإقليم؛ كما فرضت ديناميات التنافس بين القوى الكبرى الى عودة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، بهدف احتواء تنامي النفوذ الروسي والصيني؛ واتضح هذا التوجه في تصريحات الرئيس بايدن خلال قمة جدة للأمن والتنمية عام ٢٠٢٢، إذ أكد عدم تخلي الولايات المتحدة عن منطقة الشرق الأوسط، تفاديًا لحدوث فراغ استراتيجي قد تستغله كل من روسيا والصين؛ وانطلاقًا من ذلك، فأن زيارة الرئيس بايدن للمنطقة استهدفت حشد دعم القادة الإقليميين للموقف الغربي في الأزمة الروسية–الأوكرانية، بما يعزز مساعي عزل روسيا على الصعيد الدولي(٥٣)، وفي أيلول من العام ٢٠٢٢، أصدرت الإدارة الأمريكية وثيقة استراتيجية الأمن القومي في أعقاب العمليات العسكرية الروسية على أوكرانيا، بهدف إعادة ترتيب أولوياتها بما يتوافق مع متغيرات الاحداث، وقد تميزت هذه الوثيقة بما يأتي(٥٤):

١. يتمحور الصراع المستقبلي حول التنافس بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية؛ بما ينعكس بصورة مباشرة على مصالح وأهداف الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في المدى القريب.

٢. تعزيز النظام الدولي القائم على القيم الديمقراطية؛ من خلال توحيد جهود الدول ذات التوجهات المتقاربة وتكثيف التعاون فيما بينها؛ مع التركيز على إعادة ترسيخ القيم الديمقراطية داخليًا في الولايات المتحدة بعد ما شهدته من تراجع خلال السنوات الأخيرة .

٣. مواجهة التحديات العابرة للحدود الوطنية؛ بما في ذلك قضايا التغير المناخي، وتحولات الطاقة، والتضخم، والإرهاب، وانعدام الأمن الغذائي، والأوبئة .

٤. تزايد مستوى التعاون بين الصين وروسيا تحدي بنيوي للولايات المتحدة، مع الإقرار بأن طبيعة التحديات التي يفرضها كل منهما تتسم بتباين جوهري وأهمية استراتيجية.

ويمكن إيضاح استراتيجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس بايدن؛ بأنها قد ارتكزت على مبدأ "إعادة بناء الشراكات العالمية وتعزيز التحالفات"، مع التركيز على مواجهة التحديات المشتركة من خلال توطيد التعاون الدولي في مجالات الأمن، والاقتصاد، والمناخ، إلى جانب الحفاظ في القدرة على مواجهة التهديدات الروسية والتصاعد المتزايد للدور الصيني(٥٥).

أما خلال الولاية الثانية للرئيس ترامب في العام ٢٠٢٥، ولاسيما في المئة يوم الأولى، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط تدخلًا عسكريًا أمريكيًا وتصعيدًا ملحوظًا أسهما في إعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية؛ واختبار مستوى الالتزامات الدفاعية للولايات المتحدة، فقد ارتبط هذا التوجه باستراتيجية "السلام عبر القوة" التي أُعيد تفعيلها بصيغة أقل حدة على غرار مقاربة الرئيس ريغان، حيث تُعد القوة العسكرية الواسعة أداة ردع محورية، وتعكس الضربات الجوية الأمريكية في اليمن، وإعادة تصنيف أنصار الله (الحوثيين) كمنظمة إرهابية، وتكثيف الضغوط على إيران، توجهًا مقصودًا نحو إعادة ترسيخ الهيمنة الأمريكية، بما يجسد مقاربة تقوم على ردع الخصوم، وطمأنة الحلفاء، وتعزيز موقع الولايات المتحدة في بيئة إقليمية متعددة الأقطاب ومجزأة(٥٦).

كما عملت إدارة الرئيس ترامب، فور عودتها إلى الرئاسة عام ٢٠٢٥، لإصدار أمرًا تنفيذيًا يقضي باستئناف حملة "الضغط الأقصى" على إيران، على غرار ما تم اعتماده خلال ولايته الأولى، إذ ترتكز هذه السياسة على تشديد العقوبات الاقتصادية، ولاسيما تلك المفروضة على صادرات النفط الإيرانية، بهدف دفع إيران إلى تعديل سلوكها الإقليمي؛ والحد من طموحاتها النووية(٥٧)، وفي السياق ذاته، اتسمت السياسة الأمريكية تجاه (إسرائيل) والفلسطينيين بدرجة مرتفعة من الالتباس والتناقض، إذ مارست الولايات المتحدة في البداية ضغوطًا على (إسرائيل) للقبول باتفاق وقف إطلاق النار الذي كانت ترفضه، ثم طرحت لاحقًا مقترح الترحيل الجماعي للفلسطينيين من قطاع غزة إلى

بعض الدول العربية، قبل أن تنخرط في حوار غير مسبوق مع حركة حماس، لتنتهي بمنح (إسرائيل) دعمًا ضمنيًا لتكثيف عملياتها العسكرية وفرض حصار مشدد على قطاع غزة[٥٨].

يمكن إيضاح سياسة إدارة الرئيس ترامب، على الرغم من اتسامها بطابع متقلب وغير متوقع، إذ يتضح أن أولوياتها في الشرق الأوسط قد تركزت في مجالات تشمل التفاوض مع إيران، وضمان أمن الملاحة في البحر الأحمر، واستكشاف الفرص الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي هذا الإطار؛ ومع غياب ضغوط مؤثرة من حكومات المنطقة أو تدخل من (إسرائيل) لعرقلة هذه الأولويات، بدا أن الولايات المتحدة تميل إلى إتاحة هامش أوسع لـ(إسرائيل) لمواصلة سياساتها تجاه دول المنطقة وفلسطين[٥٩].

الخاتمة والاستنتاجات:

شهدت منطقة الشرق الأوسط مع نهاية العام ٢٠١٠، تحولات استراتيجية كبيرة، تأثرت بسلسلة من المتغيرات الإقليمية والدولية التي أسهمت في إعادة تشكيل توازن القوى الإقليمي، وأفضت إلى بلورة آفاق جديدة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتسمت سياسات الولايات المتحدة بتباين واضح بين الإدارات المتعاقبة؛ إذ سعت إدارة الرئيس أوباما إلى تقليص الانخراط العسكري المباشر وتوظيف أدوات القوة الذكية والدبلوماسية متعددة الأطراف، في حين تبنت إدارة الرئيس ترامب منهجًا أكثر تصادمية قائمًا على مبدأ "أمريكا أولاً"، مع ربط التدخل الأمريكي في قضايا منطقة الشرق الأوسط بالمصالح الاقتصادية، بينما ركزت إدارة الرئيس بايدن على إعادة بناء التحالفات الدولية وتعزيز الشراكات لمواجهة التحديات المشتركة، مع إبراز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كمرتكزات أساسية في السياسة الخارجية.

كما أن التحولات التي شهدتها المنطقة.

وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن استراتيجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة؛ اتسمت بدرجة من المرونة النسبية، مع بقائها مرهونة بمتطلبات حماية مصالحها الحيوية، ولاسيما ما يتعلق بأمن (إسرائيل)، واستقرار أسواق الطاقة، ومواجهة نفوذ القوى المنافسة، خصوصًا التمدد الإيراني والدورين الروسي والصيني، كما تعكس السياسات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١٠، نموذجًا من التفكير الواقعي الاستراتيجي المتكيف مع متغيرات البيئة الإقليمية، من خلال الجمع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة، والموازنة بين المصالح المباشرة والاعتبارات القيمية في صياغة الاستراتيجية الشاملة للمنطقة.

الهوامش:

(١) مجموعة مؤلفين، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧، ص٤٠.

(٢) عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط دراسة في الابعاد الاقتصادية والسياسية، ط١، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٦، ص ص١٧-١٩.

(٣) سامر سلمان الجبوري، التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط- الأزمة السورية أنموذجاً-، ط١، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨، ص٥٨.

(٤) عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، الدار العربية ناشرون، بيروت، ٢٠١٥ ص٥٩.

(5) سامر سلمان الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

(٦) المصدر نفسه، ص٥٨.

(٧) عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

(٨) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٤، ص٣١٩.

(٩) محسن عبد الكريم الحيدري، الشرق أوسطية اقتصادياً وسياسياً، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص بلا.

(١٠) عمار بهاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(١١) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكس، ط١، دار رسلان للطباعة ولنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨، ص٢١.

(١٢) المصدر نفسه، ص٢٥.

(١٣) عمار بهاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(١٤) علي عبد فتوني، العرب ومخاطر الشرق الأوسط الجديد، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٤، ص٧٦.

(١٥) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكس، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص٣٦.

(17) Emem Udoh, Importance of the Middle East to World History, 2023, at: www.linkedin.com/pulse/importance .

(18) ولاء محمد علي حسيين الربيعي، الخطاب الدعائي الأمريكي إزاء الشرق الأوسط: دراسة تحليلية، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص٧٤.

(19) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكس، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(20) غسان إسماعيل واخرون، النهضة العربية الثانية: تحديات وأفاق، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٢٠٠٠، ص٢٦٦.

(21) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكس، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(22) بشير هادي عبد الرزاق، الشرق الأوسط وابعاده الاستراتيجية: دراسة نظرية، ع٦٣، كلية العلوم السياسية، جامعة الانبار، ٢٠٢٢، ص٢٧٠.

(23) المصدر نفسه، ص ص٢٧١-٢٧٢.

(24) صدام مرير حمد عطية، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (انموذج ثورات الربيع العربي)، ع١١، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٧، ص٣٠٢.

(25) بشير هادي عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٧١-٢٧٢.

(26) المصدر نفسه، ص ص٢٧١-٢٧٢.

(27) محمد خليل عاشور خليل، إثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط منذ العام ٢٠١١، مج٨، ع١٦، المجلة العلمية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٣، ص٧٣٣.

(٢٨) ابتسام حاتم علوان، التنافس في منطقة الشرق الأوسط وأثره على توازن القوى، ع٥٩، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٤، ص٣٢.

(٢٩) إيهاب محمد أبو المجد عياد، إثر المتغيرات الدولية المعاصرة على الامن الجيوسياسي للشرق الأوسط، مج٢٤، ع٢، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية الإدارة، جامعة بور سعيد، ٢٠٢٣، ص١٧٢.

(٣٠) محمد ميسر فتحي، الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس ترامب– دراسة مستقبلية، ع٥٦، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ص٣٣٧–٣٣٨.

(٣١) نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد الى الهيمنة ١٩٩٠–٢٠١٢، ع٩، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣، ص ص٣٩٢–٣٩٣.

(32) مؤيد حمزة عباس، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٠، ص٧٤.

(٣٣) محمد سامي، الحرب الأمريكية على العراق "الغرف في دوامة العنف"، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٢٠١٠، ص٦٣.

(٣٤) فوزية الفرجاني، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الامن القومي للدول (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٣٦.

(35) Abraham Lowenthal and others, Shifting the balance: Obama and the Americas, Brooking's institution press, Washington D.C, 2011, p.p.2-6.

(٣٦) اسلام عيادي، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في مجموعة مؤلفين، الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية "دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترمب"، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧، ص٥٦.

(٣٧) شكلاط ويسام، بارك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائي التراجع والانحسار، في مجموعة مؤلفين، الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية "دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترمب"، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧، ص١٩٢.

(٣٨) باهر مردان، الاستراتيجية الأمريكية: الأهداف والوسائل والمؤسسات، مكتبة تاج الحضارة الثقافية، بكين، ٢٠١٤، ص ص٨٩–٩٠.

(٣٩) شكلاط ويسام، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٤–١٩٥.

(٤٠) عبد الله الشاهر، الاستراتيجية الأمريكية وإدارتها في المنطقة العربية، مج١٩، ع٦٨، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ٢٠١٨، ص٧٧.

(٤١) محمد طلعت محمد لطفي حماد، التنافس الأمريكي– الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة: الأزمة السورية (٢٠١١–٢٠٢٠م)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٢، الرباط الالكتروني: https://democraticac.de/?p=83905

(٤٢) اسلام عيادي، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

(٤٣) فواز جرجس، أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولاياته الثانية (١-٢)، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص٥.

(٤٤) محمد طلعت محمد لطفي حماد، مصدر سبق ذكره.

(٤٥) محمد ميسر فتحي، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٥.

(٤٦) حسين باسم عبد الأمير، استراتيجية الامن القومي الأمريكي: قراءة في الثوابت الاستراتيجية اتجاه الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧، ص١٠.

(47) Barry R. Posen, Andrew L. Ross, Competing Visions for U.S. Grand Strategy, International Security Journal, Vol21, No.3, p.7.

(٤٨) ديفيد دي روش، لماذا تبدو سياسة ترامب الخارجية غير مفهومة؟، ع٣٠، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٩، ص٢٥.

(٤٩) محمد طلعت محمد لطفي حماد، مصدر سبق ذكره.

(٥٠) المصدر نفسه.

(51) John R. Haines, divining a Trump Doctrine: Finding the Contours of Donald Trump's Foreign & National Security Policy

(٥٢) عبد الرحمن السراج، مقاربة إدارة بايدن للشرق الأوسط، دراسة، مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية، لندن، ٢٠٢١، ص٨.

(٥٣) فيصل عبد الله، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط.. ما بين إدارتي "ترامب" و "بايدن"، آفاق استراتيجية، ع٦، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ٢٠٢٢، ص ص١٦٩-١٧٠.

(٥٤) مركز أسباب، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠٢٢: تنافس جيوسياسي حاسم مع الصين وهزيمة روسيا، ع٧٧، مجلة سياقات، إسطنبول، ٢٠٢٢، ص ص١-٤.

(٥٥) كوري شاك، سياسة بايدن الخارجية في حالة من الفوضى فشل البيت الأبيض في مطابقة الوسائل والنهايات، ترجمات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣، ص ص٤-٥.

(٥٦) راشد المهندي، التصعيد الأمريكي في الشرق الأوسط: نجاحات آنية ومخاطر طويلة الأمد، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، الدوحة، ٢٠٢٥، الرابط الالكتروني: https://mecouncil.org/ar/blog_posts/.

(٥٧) حميد رضا عزيزي، من الضغط الى المحادثات: احياء الدبلوماسية الأمريكية الإيرانية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، الدوحة، ٢٠٢٥، الرابط الالكتروني: https://mecouncil.org/ar/blog_posts/100- ،

(٥٨) معين رباني، مسار الأقل معارضة والأكثر قمعاً، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، الدوحة، ٢٠٢٥.

(٥٩) المصدر نفسه.